برغم التحسن الأمني واستقرار سعر صرف الدولار

الاسواق المحلية تشهد ارتفاعا في الاسعار !

ادهم يوسف

تتحكم أسعار البضائع المستوردة والمحلية بقيمة سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية . وغالبا ما تحدث أزمة اقتصادية نتيجة هبوط أو ارتفاع سعر صرف الدولار . والشيء اللافت للنظر في الأسواق العراقية هو ان الأسعار ترتفع بالتدريج دون الأخذ بنظر الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار . وقد أكد المختصون في الشأن الاقتصادي إن ارتفاع الأسعار يأتي على خلفية انهيار الصناعة المحلية. ولا يخفى عن القاصي والداني ان هرم القطاع الخاص العراقي مازال معطلاً بسبب ما دار خلال الأعوام السابقة التي شهدت أوضاعاً مأساوية. اذ صاحب تلك السنين عدم قدرة المصارف الصناعية على توفير القروض التي يستحقها (المنتج العراقي) في تطوير عمله كي تعيد الصناعة العراقية إلى مصاف الدول المجاورة التي تزخر بصناعات عديدة ومختلفة وبات القسم الأكبر يضاهي المنتج العالمي . الحديث عن الصناعة المحلية المتدنية انها ابرزت خلال السنوات الخمس الماضية أفواجاً من المستوردين المحليين لإغراق السوق العراقية التي أصبحت ساحة لتصريف جميع البضائع غير المستوفية للشروط القانونية والبضائع الرديئة التي تدخل الأسواق بطرق لا نعرف دهاليزها ؟ اليوم وبعد مرور أكثر من خمس سنوات ذاق المواطن طعم المعاناة الصعبة في جميع مفاصل الحياة . اذ أصبح من الضروري ان نضع حلولاً لتلك المعاناة بعد إحلال الأمن والاستقرار . طرأت علينا حرب جديدة اسمها استنزاف الدخل المعيشي للمواطن البسيط . التي لا تثير انتباه القائمين على محاسبة المتجاوزين على قوت الشعب من خلال المراقبة ومحاسبة العابثين . فالجميع يعرف انه لا توجد شرارة أطلاقة نارية كي تجذب الانتباه للأجهزة الأمنية . حالة نلمسها كل يوم وبحجج واهية من مرتكبيها . المواطن أصبح في دوامة غلاء الأسعار فغالبيتهم اتهم الجهات المسؤولة بعدم محاسبة التجار الجشعين والقسم الأخر راح يلوم وزارة التجارة لعدم إيفائها بإيصال مفردات البطاقة التموينية والذي أثر في ارتفاع المواد الغذائية إما المزارع الذي كان يوفر سلة الخير للعائلة العراقية فقد هجر أرضة اكتفى بالمستورد من الدول المجاورة.

الدخل المحدود

كانت محطتنا الاولى في سوق الدورة الذي عاود نشاطه بعد سنين من الحرمان والدمار الذي طاله اثر العمليات الإرهابية . عماد خليل كان المتحدث الأول لنا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية . فقال من الطبيعي ان نرى ارتفاعاً كبيراً في السلع الغذائية والمنزلية اثر اضطراب الاوضاع الامنية والانتاجية ومما زاد في المشكلة أيضا الزيادة الأخيرة التي طرأت على رواتب المتقاعدين في الآونة الأخيرة . فيما أفاد السيد مطر عزيز متقاعد ان أسباب ارتفاع أي مادة من المواد الغذائية يأتي على خلفية عدم استقرار الوضع الأمني بشكل عام مما يسهل لدى اغلب التجار عملية رفع الاسعار على حساب المواطن الذي لا يملك القدرة على إيقاف تلك التجاذبات في ارتفاع الأسعار . وبالنتيجة نرى إن المواطن أصبح بين فكي لهيب الأسعار بعد غياب الجهات الحكومية في ردع جشع التجار .. فيما قالت السيدة ام جنان ٥٦ عاما لا شك إن اغلب المتضررين هم أصحاب الدخل المحدود. . وأعزو سبب ذلك الى عدم قدرة القطاع الخاص على النهوض من جديد حيث رأت السيدة أم جنان إن القطاع الخاص هو ينبوع الاقتصاد في أي دولة متحضرة..

انخفاض يقابله ارتفاع

فيما قال السيد سالم جواد أستاذ اقتصادي في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد: شهدت الأسواق المحلية تذبذباً ملحوظاً في السنوات الماضية في سعر صرف الدولار الذي افرز تصاعداً ملحوظ في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها والتي كانت مرتبطة بالارتفاع والانخفاض الجزئي في ذلك الوقت . حيث اثر ذلك الارتفاع الكبير في الطبقة الفقيرة والمعدومة من الدخل الشهري للعائلة . بالمقابل قام البنك المركزي العراقي بضخ كميات كبيرة من العملة الصعبة إلى الأسواق لتحاشي الارتفاع من جديد والإبقاء ولو بشكل وقتي على سعر صرف الدولار الذي أصبحت قيمته من العملة المحلية ما بين ١٢٠٠٠٠ و١٢٣٠٠٠ إلف دينار عراقي . ولكننا لم نر انخفاضاً حقيقياً طرأت على المواد الغذائية وغيرها والتي كانت تستورد بالعملة الصعبة حينما تجاوز سعر صرف الدولار (٢٠٠٠٠٠) إلف دينار في السنوات الماضية. وهذه من الأمور التي كان يتحجج بها اغلب التجار . وأضاف أيضا ان المشكلة لم تنته بعد انخفاض سعر صرف الدولار بل أفرزت حقائق أخرى كشف النقاب عنها ان اغلب المستوردين والتجار الذين مازالوا متمسكين بحجج الوضع الأمني وأزمة الوقود وقلة في أنتاج الطاقة الكهربائية هي من العوامل التي تؤثر في ارتفاع الأسعار ناهيك عن عدم التزام وزارة التجارة بتجهيز المواطنين بجميع مفردات البطاقة التموينية التي أصبحت عصا موسى يتحجج بها ضعفاء النفوس.

لسنا الوحيدين

التقينا عدداً من أصحاب محال البيع الذين رفضوا بشكل قاطع صلتهم بارتفاع أسعار المواد الغذائية. أبو عبد لله صاحب محل لبيع الخضراوات قال . ان ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ألاونة الأخيرة سببه المستورد الرئيسي وأصحاب الجملة . إذ نرى إن غالبية الفواكه والخضراوات التي نعرضها في محالنا هي مستوردة من الدول المجاورة على عكس السنوات التي سبقت إسقاط النظام اذ كانت غالبية المواد الغذائية (الزراعية) من الأراضي الزراعية المحلية والمدعومة بشكل كبير من الجهات الزراعية في حينها . لذا لم نر منتوجاً مستورداً في أسواقنا على عكس ما نرى ألان .. فيما أفاد السيد حسن عاصم ان مشكلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية يأتي بعد أي قرار قبل الحكومة بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين . وهذا أمر لا يختلف عليه اثنان ! وبما إننا نتهم عملية البيع والشراء فاننا نريد من الجهات الحكومية إن توفر لنا الأمن والسيولة وكل ما يحتاجه المزارع كي تكون المحصلة النهائية في توفير سلة زراعية محلية وبأسعار مدعومة . ومن الإجحاف ان نكون في خانة الاتهام ونحن من نستورد تلك البضائع الأولية على نفقتنا الخاصة من دون أي مساعدة من إطراف حكومية.

بسبب قلة المياه

الزراعة والموارد المائية تحددان مناطق زراعة الشلب

بغداد/ المدى

قررت وزارتا الموارد المائية والزراعة في العراق منع زراعة الرز (الشلب) في جميع المدن العراقية الواقعة على حوض نهر دجلة وبعض المدن الواقعة على حوض نهر الفرات بسبب قلة المياه.

اعلن هذا القرار على اثر اجتماع عقد بين ممثلين عن الوزارتين وخصص لمناقشة الخطة الزراعية للعام ٢٠٠٨ .

وكشف بيان حكومي ان هناك نقصا حادا بالموارد المائية لهذه السنة حيث بلغت نسبة الموارد المائية لنهر دجلة وروافده ٤٥ في المئة من المعدل العام و ٦٩ في المئة لنهر الفرات من المعدل العام نظرا لاستمرار قلة سقوط الأمطار والثلوج في أحواض تغذية نهري دجلة والفرات وروافدهما خارج العراق وداخله مما أثر سلبا في المخزون المتحقق في السدود والخزانات.واكد ممثلو الوزارتين منع زراعة الرز على حوضي دجلة ونهر ديالى لعدم توفر المياه الكافية وحصر زراعته في منطقة الفرات الأوسط وبشكل خاص في محافظتي النجف والديوانية ولمساحات محدودة في منطقة الرميثة ضمن محافظة المثنى.

سوريا ترفع سعر الكاز

المدى/ وكالات

رفعت الحكومة السورية سعر الكاز ثلاثة امثال ما كان عليه يوم السبت في بداية برنامج لانهاء الدعم الكبير على الوقود.

وقال اصحاب محطات البنزين ان سعر لتر السولار ارتفع ما يعادل ١٥ سنتا امريكيا الى ٥٤ سنتا امريكيا. وتستورد الدولة كميات كبيرة من الوقود بسعر دولار تقريبا للتر.

وكان مسؤول في حزب البعث الحاكم قد صرح الشهر الماضي بان استعدادات تجري لانهاء دعم السولار بشكل تدريجي والذي يكلف خزانة الدولة تسعة مليارات دولار سنويا.

ويستخدم السولار في سوريا على نطاق واسع للصناعة والنقل والتدفئة.

وتأتي زيادة سعر السولار في الوقت الذي اعلنت فيه الحكومة زيادة بنسبة ٢٥ في المئة في مرتبات العاملين في الدولة لمساعدة الناس على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة وتأثير خفض الدعم. والتكيف مع المستجدات الاقتصادية.

وقالت الوكالة العربية السورية للانباء ان الزيادة التي تسري هذا الشهر تشمل مليونين من موظفي الدولة واصحاب المعاشات. من اصل سكان سوريا ١٨ مليون نسمة. ونقلت الوكالة عن وزير المالية السوري قوله ان هذا يأتي ضمن خطة الدولة لتحسين مستوى الدخول والمعاشات التقاعدية.

واتخذت الحكومة خطوات محدودة لتحرير الاقتصاد وخفض الدعم في السنوات الاخيرة لمواجهة محاولات تقودها الولايات المتحدة لعزل سوريا وتأثير انخفاض انتاج النفط الخام وهو المصدر الرئيس للعملة الصعبة.

وارتفعت اسعار البنزين بشكل كبير خلال العامين الماضيين الى ٨٧ سنتا امريكيا للتر الواحد.

الجزائر ترفض طلب منظمة التجارة برفع أسعار الغاز

المدى/ وكالات

قال شكيب خليل وزير النفط الجزائري ان الجزائر لن توافق على طلب منظمة التجارة العالمية برفع الأسعار المحلية للغاز الى المستويات العالمية.

وما يسمى بتسعير الجزائر المزدوج للغاز واحد من عدة مسائل لم تحسم في مجالي الطاقة والخدمات تعوق مسعاها للانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية.

وفي تأكيد موقف الجزائر قال خليل للاذاعة الحكومية انهم لن يقدموا أي تنازلات، مضيفا انه لا يتعين عليهم رفع السعر لإرضاء المنظمة العالمية.

وتوفر الجزائر عضو اوبك خمس واردات اوروبا من الغاز.

وقال خليل ان احتياطيات الجزائر الضخمة من الغاز تمثل ميزة تفضيلية، لها كل الحق في ان تستغلها مثلما فعلت الدول الغنية على مر التاريخ في ما يتعلق بمواردها الطبيعية.

وقال خليل ان هذا ليس بتصرف جديد فقبل الجزائر استغلت أوروبا وخاصة بريطانيا الفحم بصفته ميزة تفضيلية لدعم صناعاتها.

واضاف ان المجتمع الدولي يجب ان يفهم أيضا ان أسعار الغاز المحلية في الجزائر برغم كونها منخفضة فهي غير مدعمة وتمثل كل تكاليف الانتاج والتسويق.

وفي إشارة الى السوق العالمية للبتروكيماويات قال خليل ان بعض منتجي الاسمدة الاوروبيين يسعون لدى منظمة التجارة العالمية والمفوضية الاوروبية لممارسة ضغوط على الجزائر التي تنتج أيضا الأسمدة كي ترفع الأسعار المحلية للغاز.

والأسعار المحلية الأعلى للغاز وهو مكون في صناعة البتروكيماويات ستجعل الأسمدة الجزائرية أقل قدرة على المنافسة في السوق المحلية مقارنة مع الأسمدة المستوردة المصنوعة في أوروبا.

وتدفع الجزائر بأن أسعار صادراتها من النفط والغاز تحددها الأسواق العالمية في الوقت الذي تمثل فيه الأسعار المحلية المنخفضة ميزة تنافسية تمنحها البلاد للمستثمرين الدوليين.

زيادة الطلب على الفضة وارتفاع سعر الذهب في مصر

المدى/ وكالات

يزداد الاقبال على الفضة في سوق الحلي في مصر مع ارتفاع اسعار الذهب لمستويات قياسية وفيما قلصت زيادة التضخم القدرة الشرائية للمصريين الذين كانوا من اكبر مشتري الذهب في العالم.

وقال معاذ بركات العضو المنتدب لشؤون الشرق الاوسط وتركيا وباكستان في مجلس الذهب العالمي "شعبية الفضة تزداد في مصر والصناعة في تطور كل يوم. المصريون كانوا دائما مشترين كباراً للمعادن النفيسة."

وشهدت مصر ارتفاع معدل التضخم في الحضر الى ١٤,٤ في المئة في اذار مسجلا اعلى مستوياته في ثلاث سنوات.

ووضع هذا قيودا على تقليد شراء الذهب القديم في بلد تقول الامم المتحدة ان نحو خمس سكانه البالغ تعدادهم حوالي ٧٥ مليونا يعيشون على اقل من دولار واحد يوميا.

وقال ماجد صالح تاجر الحلي والمجوهرات في وسط القاهرة ان مصريين كثيرين يقلصون حاليا مشترياتهم من الذهب الى الحد الادنى لانهم ينفقون معظم رواتبهم تقريبا على الطعام.

واضاف انه من المنطقي بالتالي ان يتحولوا الى الفضة لانها ارخص بكثير ولان كثيرين لا يستطيعون التمييز بين الفضة والذهب الابيض.

ويقلل المصريون تقليديا من قيمة الحلي الفضية بينما ينظرون الى الذهب باعتباره امانا اجتماعيا وامرا مهما في الزواج.

كان الطلب على الذهب في مصر ارتفع ١٢,٢ في المئة الى ٦٧,٣ طن في العام الماضي فيما زاد الطلب في الربع الاخير ٨,٨ في المئة الى ١٧,٤ طن فيما جعل مصر الافضل اداء في الشرق الاوسط.

ويقول بركات ان طلب مصر على الذهب سيستمر على الارجح في النمو بمعدل عشرة في المئة واكثر خلال السنوات الخمس القادمة مع نمو الاقتصاد والسياحة.

لكن مع بلوغ المعدن الاصفر حوال ٨٥٠ دولارا للاوقية (الاونصة) يقول التجار ان العشق الجديد للفضة التي يجري تداولها عند حوال ١٧ دولارا للاوقية سيقتطع على الارجح من الطلب على الذهب.

وفي دول الخليج العربية اكبر مستهلك للذهب في المنطقة حيث النساء مشتريات نهمات تقليديا للحلي والمجوهرات مرتفعة العيار يتحول الاقبال الى الحلي المصنوعة من ذهب عيار ١٨ قيراطا الاقل سعرا والذي يستخدم في معظم الاحيان في التصميمات الغربية للحلي والمجوهرات.

وقال جورج ملاك وهو تاجر ذهب في القاهرة "انظر حولك وقارن عدد متاجر الفضة بمتاجر الذهب. الفضة في كل مكان هذه الايام."

واضاف "نعم .. قد يرتفع الطلب اذا زاد الاغنياء مشترياتهم من الذهب لكن غالبية المصريين فقراء واسعار الذهب المرتفعة كالقشة التي قصمت ظهر البعير."

ومنذ نهاية العام الماضي وحتى ١٧ اذار زادت اسعار الفضة باكثر من ٤٠ في المئة بينما زادت اسعار الذهب باكثر من ٢٠ في المئة. وتحققت مكاسب الفضة الاكبر نتيجة زيادة اقبال المستثمرين على الفضة.

في الهم الاقتصادي

التفكير بتنويع عملات احتياطنا النقدي

حسام الساموك

تحتفظ كل دول العالم في خزائنها،بما يعرف بالأحتياطي النقدي الأجنبي كفئات نقدية سائلة،لجا بهة أية متطلبات طارئة،وتوفر ضمانات للمستجدات في الساحة الأقتصادية،وأية حلقة أخرى تتطلب الأنفاق المباشر،لذلك نجد حرص البلدان المختلفة على تنويع العملات لتوفر لها مرونة متكاملة في مواجهة أي طلب.فضلا عن تفرغ متخصصين في متابعة تقلبات السوق النقدية،ليشرفوا،أو يوصوا باستبدال أية فئة بالكامل أو بشكل جزئي،اذا ما سجلت المؤشرات المبكرة احتمالات انخفاض أقيامها في البورصات الدولية،كي لا تلحق خسائر في الأقيام النهائية للأحتياطي النقدي كلا أو جزءا.

وحين اعلن عن نجاح مؤسساتنا المالية والنقدية في تخصيص احتياطي يبدو أنه بدأ متواضعا ليصل حسب آخر التصريحات الى ثلاثين مليون دولارنتيجة الزيادات الأيجابية في أسعار النفط بالسوق الدولية.وهو عمليا فأل حسن ومستجد طموح،وبعيدا عن اتهامات كيلت للبنك المركزي من قبل أطراف برلمانية،بما لحق بالأحتياطي النقدي من خسائر تلقائية بسبب بقاء مبالغه مقتصرة على العملة الخضراء (الدولار) لكننا نؤكد أهمية الأستفادة من الأقربين منا مثل بلدان الخليج التي لم تشفع علاقاتهم الطيبة مع الولايات المتحة في ابقائهم لاحتياطاتهم النقدية على عملة معيّنة،حين سارعوا الى اعتماد اليورو والجنيه الأسترليني والين الياباني،وربما عملات ثانوية شتى لكنها يمكن أن تلبي متطلباتهم في التبادل التجاري،في تشكيل مدخراتهم النقدية والتي تزيد كثيرا عن مدخراتنا بدليل أن ما أعلن عن آخر رقم لاحتياطات الأمارات من النقد الأجنبي كان ما يعادل ٧٥ مليار دولار،أوليس مثل تلك السياقات يمكن أن تفيدنا في اعتماد مثيلات لها في التعاطي مع احتياطات نقدية يجدر أن نتحسب كثيرا للحفاظ على أقيامها السوقية ونحميها من مضاربات السوق العالمية ونتائج التهور القائم بالعملات المعتمدة وخاصة الدولار الذي افتقد خلال السنتين الماضيتين فقط خمسين بالمئة من قيمته السوقية المتعارف عليها.

> لابدّ أن تستنفر اجراءاتنا المتنوعة في التعامل مع ما تبقى من ثروتنا الوطنية السائلة منها والأصول المتوزعة على قطاعاتنا الأقتصادية المختلفة ،في مرحلة كان الركود الأقتصادي والشلل في مواقعنا الأنتاجية.

ان ما يشهده العالم بأسره من تناقضات ومتغيرات غير مسبوقة في تداولات التجارة وما عرف بمشاكل الأئتمان العقاري والركود الذي بدأ في أمريكا وشمل ساحات دولية شتى الى الحد الذي بلغت خسائر القطاع المالي الدولي خلال الأشهر القليلة الماضية ٢٢٥ مليار دولار،لابدّ أن تستنفر اجراءاتنا المتنوعة في التعامل مع ما تبقى من ثروتنا الوطنية السائلة منها والأصول المتوزعة على قطاعاتنا الأقتصادية المختلفة،في مرحلة كان الركود الأقتصادي والشلل في مواقعنا الأنتاجية ،والأختلالات الهيكلية لاقتصادنا علامة فرضت نفسها على واقعنا،لنسعى الى مواجهتها بكل عزم ومسؤولية.

أسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١١٢٠	١١٢٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠